الباب السادس

فلسفة جرائم الفساد

الفصل الأول
المدرسة الأخلاقية

تعزو هذه المدرسة الفساد إلى عوامل أخلاقية وأيدلوجية ودينية. فهي تذهب إلى أن الفساد نشأ في المجتمع بسبب ضعف البيئة الأخلاقية، والإيمان، والقيم الدينية، وتصدع أخلاق المجتمع، وإن قمع الفساد لا يمكن أن يتم إلا من خلال إعادة زرع هذه القيم في المجتمع وتربية أفراده تربية أخلاقية.

إذ إن الفساد ارتبط بالأزمات الاجتماعية الناشئة عن هذه العوامل وهذا الأمر ينطبق على كافة الدول النامية حيث انتشر فيها الفساد تعبيراً عن الأزمة الاجتماعية والأخلاقية وانعدام القيم.

فطبيعة المجتمع وحركته الاجتماعية وبنية قواه السياسية تؤثر في انتشار الفساد.

فالهوة الاجتماعية، وانعدام القيم الأخلاقية بين الطبقات تزداد يوماً بعد يوم نتيجة ارتفاع الأسعار، وغلاء المواد الغذائية. فالمأزق الاجتماعي والاقتصادي، والحكم الفردي يخلق الأرضية الصالحة لنمو الفساد.

إن غياب القيم الأخلاقية يسمح بتراكم أسباب القلق الاجتماعي ويمهد للانهيار السياسي وانتشار الفساد.

❖❖❖❖

الفصل الثاني
المدرسة الاقتصادية

هناك مدرسة تذهب إلى أن الحاجة الاقتصادية هي التي تدفع إلى الفساد؛ فالفقر هو دافع رئيسي لارتكاب الجرائم المالية.

وإن الفساد سببه علاقات التبعية، والأنشطة الطفيلية السائدة في نظام رأسمالي يرتبط بالرأسمالية العالمية. فهو جزء من اقتصاد السوق، فتجارة السلاح وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وعمليات الاختلاس تعد جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي الذي تحكمه

المنافع المادية دون أية قيم.

وفساد الدولة يؤدي إلى فساد كافة مؤسساتها.

❖❖❖❖

الفصل الثالث
المدرسة السياسية

تنسب هذه المدرسة الفساد إلى النظام السياسي في الدولة:

فكلما كان هذا النظام دكتاتورياً وتسلطياً فإنه ينشر الفساد لانعدام المراقبة والمحاسبة في هذا النظام، وإن كانت هذه المدرسة لا تنفي وجود الفساد في النظم الديمقراطية، ولكن هذه النظم لديها القدرة على محاربة الفساد والقضاء عليه، عكس النظم الدكتاتورية والتسلطية فإن الفساد فيها ينتشر انتشاراً مذهلاً، لانعدام المساءلة السياسية وقد استطاع الفساد أن يجد في ظلمات الدكتاتورية مرتعاً خصباً.

أولاً: لانعدام المساءلة والرقابة ففي ظلمات الدكتاتورية لا أحد يحاسب أحداً.

ثانياً: لعدم وجود الصحافة الحرة التي تلقي الأضواء الكافية على جرائم الفساد فتكشف شبكاته التي تحميها مظلة قوية من أصحاب النفوذ.

ثالثاً: لعدم صدور القرارات في أدق شؤون الدولة عن بحث ودراسة وتمثيل حقيقي. إذ تصدر هذه القرارات سواء في أمور الدولة السياسية أو الاقتصادية، برأي فرد متسلط دون مشاركة حقيقية من المختصين والخبراء.

فالاستئثار بالسلطة يؤدي إلى فرض إدارة واحدة خاصة من قبل مجموعة من الأفراد ليست لديهم الثقافة السياسية الواسعة لإدارة شؤون الدولة.

والسلطة تغري بالفساد. فعندما يشعر الحاكم بعدم وجود رقابة على تصرفاته فإنه يطغى ويفسد.

❖❖❖❖

الفصل الرابع
مَدْرَسَةُ الْفَسَادِ فِي الْأُرْدُنّ

١ ـ ذاتية الفساد

نشأ الفساد في الأردن نتيجة ظروف تاريخية مرت بها الدولة شملت ضعف الإدارة والتربية الأخلاقية لفئات عديدة من الموظفين والمسؤولين. فالفساد كان موجوداً في الأردن منذ القديم ولكن إعطاء الفساد الصبغة الشرعية لم يبدأ إلا في عام ١٩٨١ حيث وردت إلى الأردن شحنات من التمور الفاسدة من إحدى الدول العربية المجاورة وعندما أثير أمرها في المجلس الاستشاري الذي كان قائماً آنذاك ذكر رئيس الوزراء لأعضاء المجلس العبارة التالية (دوده من عوده) وهذه العبارة (تعني أن الفساد هو ذاتي المنشأ) أي أنه ليس له فاعل.

وهذه الفلسفة كانت تستهدف إكساب الفساد الصبغة الشرعية.

وإن كانت هذه الفلسفة التي ابتدعها رئيس الوزراء تخالف القواعد العلمية في الكون التي تعتبر أن لكل حدث محدثاً، ولا يمكن أن يكون حدث دون محدث ولا فعل أن ينشأ دون فاعل.

فالفساد لا يمكن أن يكون (ذاتي) أي ينشأ وينمو في المجتمع وحده.

ولكن عندما يتم الاستخفاف بالشعب تنقلب قواعد المنطق والقوانين رأساً على عقب، وتصبح كل الأشياء ممكنة الحدوث، إن فلسفة (دوده من عوده) استهدفت ترك الفساد دون عقاب إذ طالما أن الفساد (ذاتي) الطبيعة والحركة فلا يمكن معاقبة أحد.

وقد شكلت هذه الفلسفة منظومة جديدة للقيم داخل المجتمع.

فيمكن لأموال الدولة أن تختفي وحدها، والعملات تدخل الجيوب من تلقاء ذاتها، والأموال تهرب خارج البلاد دون أن يتدخل أحد بتهريبها.

ويمكن لأخطر الجرائم أن ترتكب بقوة الدفع الذاتي.

إن فلسفة (دوده من عوده) هي تعبير عن (انتكاسة القانون) و (الهزء به) وعدم التوازن بين القواعد القانونية وأعبائها، وبين القوى الاجتماعية المختلفة، التي تنظمها والتي تعبر عن الفجوة بين (سياسة الحكم) التي تستخف بالقانون، وبين الإرادة في (محاربة الفساد)، والتمسك بأحكام القانون في معاقبة الفاسدين.

وقد أكد على هذه الفلسفة للفساد أحد الوزراء في الحكومة الأردنية ذاتها سنة ١٩٨١ حيث ذكر في مجلس الوزراء أن العمولات التي تعطيها الشركات التي تحال عليها عطاءات توريد بضائع أو مواد للأردن للوزير أو المسؤول هي عمل مشروع.

لأن كافة الشركات الأجنبية تعترف (بالعمولة) التي تصل إلى (١٠%) من قيمة الصفقة وقد تزيد، وهذه النسبة تتقرر في العقد صراحة ولذلك يجب أن يأخذها الوزير أو مدير المؤسسة لحسابه الخاص طالما أنها عرف متبع لدى الشركات.

فالعمولة تدخل في كل عملية تجارية تكون الدولة أو إحدى مؤسساتها طرفاً بها مع أية شركة أجنبية أو محلية.

وقد أصبحت العمولة تدفع سراً وتوضع في حساب الوزير أو المسؤول الذي عقد الصفقة في البنوك بالخارج وبذلك تم إضفاء الصفة الشرعية على (الفساد).

٢ ـ ضعف الديمقراطية.

إن ضعف الديمقراطية في الدولة يؤدي إلى انعدام الرقابة على تصرفات المسؤولين، وانعدام الرقابة يطلق يد الفاسدين في التصرف.

وقد ساعد على هذا الوضع غيبة البرلمان سنوات طويلة، فالبرلمان يستطيع مراقبة تصرفات الحكام ومساءلتهم ومحاسبتهم على تصرفاتهم العامة عن طريق السؤال والاستجواب، كما يستطيع أن يتهم الوزراء بموجب الصلاحية الممنوحة له في الدستور.

فإذا كان البرلمان غائباً فإن السلطة التنفيذية تبقى بمنأى عن الرقابة والمحاسبة.

فقضية الفساد هي قضية الديمقراطية فحيث لا توجد ديمقراطية ينتشر الفساد لانعدام الرقابة الشعبية على تصرفات الحكومة فالفساد صورة حقيقية لحالة التردي السياسي والاقتصادي التي تعاني منها الدولة.

ذلك أن الفساد يكاد يكون موجوداً في جميع الأنظمة في العالم.

ولكن النظام القوي الذي يعلي قيم النزاهة هو الأقدر على محاربة الفساد بوجود القضاء القوي والرقابة الإدارية.

وفقاً لهذه المدرسة فإن الأنظمة الفاسدة تساعد على انتشار الفساد، وفي دولة كالأردن مثلاً تظهر ملامح الفساد السياسي في كثير من الصور.

فعندما تعتبر المناصب في الدولة (ملكاً) لمجموعة من مراكز القوى، وهي توزع وفقاً

لمعايير شخصية وليست موضوعية أي بسبب (الصداقة) أو (المحسوبية) أو الاقتراب من (الشلة) ولكن الكفاءة ليست هي المعيار في هذا التوزيع.

وعندما يتم تشكيل الوزراء من ٣٠ وزيراً من أجل إرضاء العائلات أو العشائر أو مراكز القوى.

فتحمل الوزارة حمولة زائدة:

عدد لا يعمل شيئاً ويتم وضعهم على الرف تحت اسم (وزير دولة).

وعدد لا يعرف شيئاً.

وعدد لا يعمل ولا يعرف ولا يقدر على اتخاذ القرار.

إن عدم القدرة على اتخاذ القرار وانتظار التوجيهات من الرئيس الأعلى مشكلة تعاني منها كافة دول العالم الرابع.

ففي هذه الدول لا يكون للمسؤول دور في أي من الأمور، فكافة الأمور تدار من أعلى ولذلك يحرص المسؤولون على تقييد حركة الأداء العام (بالسلبية) وانتظار التعليمات.

وهذا سبب أساسي من أسباب التخلف، وهو فقدان القدرة على صنع القرار، فطالما أن كل الأمور تحتاج إلى الاستفسار والسؤال، وطلب التوجيه فذلك يعني عدم التقدم لأن التقدم يحتاج إلى قرار.

فالقدرة على الكفاح لا تأتي إلا نتيجة الكفاح.

والقدرة على مواجهة المشاكل لا يتم إلا باقتحامها وحلها.

والقدرة على وضع البرامج والخطط لإزالة المعوقات وبناء الجديد لا تأتي إلا بالممارسة الفعلية.

في علم السياسة توجد قاعدة راسخة تقرر أن المسؤولية تكون على قدر السلطة.

فكلما ازدادت المسؤولية، ازدادت السلطة يعني قدرة أكبر على صنع القرار.

وإذا كان من بيدهم سلطة صنع القرار لا يعرفون، وليست لديهم المعلومات الكافية لاتخاذ القرار أو حتى للإجابة على أسئلة النواب فإن الضرورة تقتضي بإيجاد (بنك المعلومات) يتعامل مع البيانات وتقديمها لمتخذي القرار بالصورة المناسبة والجودة العالية والتوقيت المناسب، ما دام أن الوزراء ومتخذي القرار لا يعرفون الأشياء الكثيرة عن

الأوضاع الداخلية.

إن وجود هذا البنك أو المركز هو ضروري لأصحاب القرار ولغيرهم.

فترسيخ الديمقراطية والبدء بإعادة صياغة علاقات النظام بالقوى الداخلية يحتاج إلى (شجاعة) في اتخاذ القرار، (وكفاءة) في التنفيذ والأداء.

ولا يمكن أن يتم ذلك دون أن تكون لدى المسؤول (المعلومات الكافية).

إن أهم الحقائق والمتغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي يجب أخذها في الحساب عند تنفيذ أي عمل أن الوزير أو المسؤول يجب أن تكون لديه معلومات كافية عن المؤسسات والدوائر والأشخاص، وعليه رسم السياسات السليمة التي تحكم العمل استناداً لهذه المعلومات.

فالحصول على المعلومات والحقائق هي من أهم مسؤوليات الوزير أو المسؤول، وهي التي تساعد على اتخاذ القرار الصحيح.

وإذا لم تكن هناك قدرة على تحليل البيانات والمعلومات التي قدمها هذا البنك فلابد من إيجاد مدرسة خاصة للتثقيف والتعليم.

وإذا تركزت السلطة بيد فرد فإن نظام الحكم يكون دكتاتورياً؛ لأن هذا الفرد هو الذي يحكم وهو يستمد السلطة من قوته وصفاته الذاتية، وهذا النظام يشكل عدواناً على الحريات ويؤدي إلى الطغيان والاستبداد وعندما ظهرت المبادئ الديمقراطية الحرة ظهر فيها مبدأ (توزيع السلطة) ليكون ضماناً للحريات ضد استبداد الحاكم الفرد، فأصبح رئيس الوزراء يعتمد على عدد من نواب الرئيس لمشاركته عبء الحكم وهؤلاء يمارسون سلطات فعلية يفوضهم فيها رئيس الوزراء.

فتوزيع السلطة هو ضمانة ضد الاستبداد بالسلطة.

٣ ـ تولي البزنس السلطة.

إن تولي (البزنس) السلطة أي أن السلطة عندما تنتقل من أهل السياسة إلى أهل (البزنس) تتحول الدولة إلى سوق تجارية للاستثمار بالأرباح.

فهذا الوزير كان يعمل مديراً لشركة وبقي يقبض راتبه منها بعد تسلمه الوزارة، وهذا وزير آخر كان يعمل مستشاراً في شركة كذا وبقي وهو على رأس وزارته يرعى مصالح

الشركة، ووزير ثالث كان تاجراً وعندما أصبح وزيراً انتعشت أحواله التجارية وازدادت أرباحه، وهذا نائب رئيس وزراء كان ولا زال يعمل مندوباً لشركة أجنبية ويحيل عليها العطاءات بمئات الملايين.

ويترتب على وجود قادة في المراكز الرئيسية في الدولة من (رجال البزنس) استثمار الوظيفة ومؤسسات الدولة للمصالح الخاصة.

فعندما تختار السلطة التنفيذية الوزراء ومدراء المؤسسات والدوائر فيها من أصحاب الشركات والمشاريع الخاصة فإن ذلك يؤدي إلى شيوع ظاهرة الفساد وتعمقها؛ لأن المسؤول التاجر يكون معنياً بالحرص على مصالحه التجارية وتنميتها عن طريق الوظيفة العامة.

٤ ـ حكم الشلل.

من مظاهر النظام الدكتاتوري حكم (الشلل) وهو حكم يؤدي إلى استئثار الشلة بمزايا الحكم وتحقيق المصالح العليا الشخصية واحتراف أعمال نهب أموال الدولة.

وقد تبين أن تعيين الوزراء بهذا الأسلوب ساعد على انتشار الفساد؛ لأن مثل هذا الأسلوب في الحكم يجعل أمور الحكم متروكة على غاربها إذ يتم إطلاق يد الوزير في التصرف بمقدرات وزارته كما يشاء دون حسيب.

فاختيار الوزراء من الشلة كان يستهدف (عدم المحاسبة) و (عدم الخضوع لحكم القانون) وغض النظر عن أعمال النهب والسلب فادى ذلك إلى انقلاب في كافة الأمور إن التكافل والتضامن بين أفراد الشلة يجعل كل عضو يؤازر الآخر في النهب وفي اعتدائه على أموال الدولة.

بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب كان يستهدف انتقاء الوزير المطيع وهذا الوزير كان يجهل الكثير، ولا يعرف شيئاً عن أمور وزارته. يجهل القيادة والأشخاص، والأنظمة، والقوانين والعلاقات.

وما دام يجهل فلابد أن يسأل، ومتى سأل سيطرت عليه مراكز القوى وسدت عليه منافذ النور إلى المعرفة والتطوير.

وفي ظل هذا الجو يجد الفساد مناخاً ملائماً حيث لا رقابة ولا ضبط ولا مسؤولية.

فدخول الوزير الوزارة كان يحكمه عامل واحد فقط هو مدى الاقتراب من دائرة الشلة أو الابتعاد عنها.

ورابطة الشللية هي رابطة تقوم على (المنفعة) ولا تربط أعضاءها أية مبادئ أو أفكار لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في غيرها. والرابطة الوحيدة التي تربط أفرادها هي الإيمان بالمصلحة الشخصية.

وكان رئيس الوزراء يناصر الوزير الفاسد مهما وصلت درجة فساده طالما كان من (الشلة).

إن مناصرة الوزير الفاسد يؤدي لسقوط هيبة الحكم. ولكن بعض رؤساء الوزارات كان يرى أن عدم عزل الوزير الفاسد يعني الوقوف ضد الضغوط وعدم الاستجابة للتيارات الضاغطة وإثبات قوة الحكم.

إن هذا التفكير الذي يفرض على البلد مسؤولين غير أكفاء لا يقدرون على العمل والتخطيط، ويتم اختيارهم وفقاً لمعايير شخصية محضة، من أجل الانتفاع بالسلطة ومظاهرها والإثراء على حساب الشعب، (يعني الإيمان بالفساد)، ويعني أن (الفساد حالة مستمرة).

ولا تزال مظاهر الشللية قائمة حتى في القرارات الهامة.

فكثيراً ما ألغيت قرارات وتبدلت سياسات لمجرد ضغط الشلل وأصحاب المصالح، وهذا يعني عدم وجود (سياسة عامة) وعدم وجود مبادئ وثوابت تفرض نفسها على المجتمع.

ويؤدي حكم الشلل إلى قيام السلطة بإصدار قوانين تستهدف تحقيق مصلحة خاصة لشخص معين أو فئة معينة من فئات المجتمع، والقانون الذي لا يكون عاماً مجرداً فإنه يشكل انحرافاً في ممارسة السلطة التشريعية.

٥ ـ توريث الوظائف.

إن ظاهرة توريث الوظائف هي ظاهرة شديدة الخطر لأنها تساعد على انتشار الفساد.

فالمسؤول الفاسد الكبير يورث ابنه المنصب دون اعتبار لقدرته على إشغاله فينتشر

الفساد في الصفوة السياسية التي تمتلك توجيه دفة الحكم وخاصة إذا كان هؤلاء الأولاد الذين يتولون المناصب العليا بالوراثة من مدمني المخدرات أو المعتوهين أو الغارقين في الجنس.

وهذا التوارث للسلطة ينشئ هياكل للانتهازية السياسية التي لديها القدرة على نهب أموال الدولة، لأنها تفتقر إلى القيم والأخلاق والضمير.

وفي حكومة شكلت في الأردن عام ٢٠٠٧ تبين أن ستة وزراء فيها هم أبناء وزراء سابقين.

٧ ـ انفصال الحكومة عن الشعب

إن انفصال الحكومة عن الشعب يجعل الفساد يتمادى؛ لأن الحكومة التي لا تعمل لحساب الشعب وإنما لتحقيق أهداف معينة وإرضاء جهات معادية تسير في خط مضاد لمصالح الشعب وقضاياه.

إن الحاكم في الدولة الديمقراطية يكون مقيداً من حيث الغاية في أن تكون قراراته مشروطة بتحقيق المصلحة العامة لأن الشعب هو مصدر السيادة والحكومة تمارس السلطة للسهر على مصلحة الشعب وخدمة قضاياه.

وإذن فإن كافة أعمال الحكومة يجب أن تستهدف تحقيق المصلحة العامة أي خدمة الشعب، وليس ذلك فحسب فقد اتجهت الأفكار الدستورية الحديثة إلى الإقرار للأفراد بحقوق اقتصادية واجتماعية، على الحكومة أن تقوم بالعمل على تحقيقها، مثل: توفير فرص العمل، وضمان أجر عادل، والحق في التعليم، والضمان الاجتماعي في حالات المرض، والعجز عن العمل، وتوفير الظروف المادية للأفراد للعيش بكرامة تحقيقاً للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ ـ الرغبة في الإثراء بأي ثمن.

من أهم أسباب الفساد أن الثروة أصبحت تشكل اليوم مصدراً أساسياً للقوة.

ولذلك يحرص كبار الساسة على الحصول على الأموال من أجل البقاء في مراكز القوة.

والحصول السريع على الأموال لا يتأتى إلا بالدخول من (بوابة الفساد).

فالذين يتملكون حب السلطة يتلاشى في اعتبارهم كل شيء إلا أشخاصهم فهي فوق الدولة وفوق القانون.

٩ ـ الإخلال بواجب تأمين الأمن الغذائي.

إن رفع الدعم عن المواد الغذائية والمحروقات هو تخلٍ من الحكومة عن أهم واجباتها تجاه شعبها وهو تأمين الأمن الغذائي.

فدعم المواد الضرورية الغذائية والمحروقات هو الأساس في استقرار مجتمع فقير.

وإلغاء الدعم يدل على عجز الحكومة وضعفها أمام جيش المنتفعين والمستغلين.

إن أساس نظام الحكم في أية دولة في العالم هو رضاء الشعب، ويجب أن يستهدف نظام الحكم تحقيق رخاء الشعب، وضمان الغذاء والعمل لطبقات الشعب الفقيرة، ومنع اضطهاد الفقراء والضعفاء.

الخبز هو قوت الشعب، وكل حكومة ملزمة بعدم المساس بقوت الشعب.

لأن الديمقراطية ليست هي حكم الشعب بالشعب أي ما يعبر عنه فقهاء القانون الدستوري بالديمقراطية السياسية.

فلها جانب اجتماعي أيضاً فهي حكم الشعب بالشعب وللشعب أي أن الديمقراطية هي سياسية اجتماعية.

والديمقراطية الاجتماعية تعني أن الحكم يجب أن يؤمن العدالة والقوت للشعب، فالخبز والحرية صنوان إذا غاب أحدهما اهتزت ركائز الآخر.

١٠ ـ الإنفراد بالسلطة.

السلطة ظاهرة طبيعية تمتد في حياة المجتمعات الإنسانية منذ القديم.

وهي ظاهرة من ظواهر القوة فقد لعبت القوة في الماضي الدور الأول في إقامة السلطة، وإذا كانت القوة قد تضاءل أثرها في المجتمعات الحديثة في تكوين السلطة إلا أننا لا نزال نرى كثيراً من الحكام يلجأون إلى القوة لتدعيم سلطتهم.

وفيما بعد أصبحت السلطة تقوم على أساس إلهي فمصدرها هو الله.

فالله هو الذي يمنح السلطة للحاكم، وأصبحت نظرية (الحق الإلهي) هي النظرية السائدة في العصور الوسطى وخاصة في فرنسا في القرن السابع عشر والثامن عشر، وكان لويس الرابع عشر يرى أنه غير مسؤول أمام أحد إلا الله.

وكذلك اعتنق هذه النظرية أباطرة روسيا وإمبراطور ألمانيا غليوم الثاني وملوك إنكلترا.

في القرن الثامن عشر ظهرت نظرية (سيادة الأمة) اعتبرت أن الأمة هي التي تملك السيادة[1].

وفي المجتمعات الديمقراطية الحديثة تضاءل أثر القوة في تكوين السلطة، وأصبح عنصر (الرضا) هو الأساس الذي تقوم عليه السلطة.

إن السلطة في المجتمعات الحديثة يجب أن تقوم على (الشرعية).

فالدولة بكامل سلطتها يجب أن تخضع للقانون وسيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة.

واحترام هذا المبدأ لا يتوقف على ما تضعه النصوص الدستورية من ضمانات بقدر ما يعتمد على إيمان الشعب وقوة الرأي العام.

فالذين يتولون السلطة يميلون دائماً إلى إساءة استعمالها بالخروج على القوانين وإهدار الحقوق والحريات الفردية.

لذلك كانت الرقابة الشعبية هي أهم ضمانات المحافظة على شرعية السلطة وسيادة القانون.

إن الانفراد بالسلطة يجعل الحاكم ينفرد بالتنظير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فحياة الشعب وقوته واقتصاده وحاضره ومستقبله وكافة شؤون الدولة رهينة بما يتولد في ذهن الحاكم من تصورات.

والحكم الذي يمارسه المسؤولون كان من هذا الطراز اعتبار السلطة ميزة شخصية رغم وجود القوانين ووجود مجلس النواب فيصبح النظام دكتاتورياً.

والدكتاتورية في الحكم تقود البلاد إلى الهاوية، وتترك آثاراً مدمرة على كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) راجع القانون الدستوري ص٣٢٧ للدكتور شمس ميرغني حيث جاء قوله (اختصاصات السلطة التنفيذية تتناول النشاط التنفيذي لجميع ما يتعلق بالنواحي الداخلية أو الخارجية وتعمل على تحقيق مصلحة الشعب بممارسة كافة إدارة المرافق العامة اللازمة لتزويد الشعب بكافة احتياجاته والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب والمحافظة على الأمن العام وحماية حقوق المواطنين والصالح العام).

فعندما تتركز السلطة في أيدٍ قليلة ولا تكون هناك رقابة برلمانية ولا صحافة حرة؛ فإن الفساد ينتشر بسرعة وفساد الحكم يؤدي إلى فساد كل شيء.

وإن كان الفساد أمراً طبيعياً في أي مجتمع إلا أن النظام القوي هو الذي يضع الضوابط والأولويات الكفيلة بكشفه ومعاقبته ومحاسبة المسؤولين عنه مهما كانت مواقعهم.

وفي الدول الديمقراطية كفرنسا واليابان تم فتح ملفات الفساد ومعاقبة المسؤولين عنه وفصلهم عن وظائفهم وفي الدول المتخلفة لا يمكن أن تتم هذه المحاسبة لأن إجراء المحاسبة هذه مسألة (مزاجية) يسمح بها الحكام أو لا يسمحون حسب أهوائهم وكثيراً ما تتحكم (الشللية) في اتخاذ القرارات حسب دعم أفراد الشلة بعضهم بعضاً مما يمنع اتخاذ القرار الملائم.

وفي ظل الحكم الدكتاتوري يتم نهب الأموال العامة بوسائل عديدة، العمولات، الرشوات، الاختلاس.

وتشتد ظاهرة القروض الدولية التي لا توجه إلى مشروعات إنتاجية وإنما إلى مشروعات مظهرية، وإلى إنشاء مرافق عامة والحصول على القروض الدولية من أجل هكذا مشروعات أدى إلى زيادة الأعباء المالية على الحكومة.

إذا تركزت السلطة بيد شخص واحد فإن النظام يكون فردياً كما هو الحال في النظم الدكتاتورية التي كانت سائدة في العصور القديمة، حيث كان الحاكم يعتبر السلطة ملكاً شخصياً له أو امتيازاً حصل عليه بفضل مواهبه الذاتية.

وتركيز السلطة بهذا المعنى لا يعني أن الحاكم هو وحده الذي يباشر كل الاختصاصات ويصدر كل القرارات؛ فقد يستعين بأعوان له دون أن يكون لهم دور حقيقي في ممارسة السلطة فدورهم هو (التصفيق).

وقد أوضح مونتسكيو أن من يتولى السلطة يميل دائماً إلى إساءة استعمالها.

ولذلك رأى أن السلطة تحد السلطة.

ويقول: (رغم أن الحرية السياسية لا يمكن ضمانها إلا في الحكومات المعتدلة إلا أنها لا توجد دائماً في تلك الحكومات إنها لا تتحقق إلا عند عدم إساءة استخدام الحق، حيث أثبتت التجارب الأبدية أن كل إنسان يتمتع بسلطة يميل دائماً إلى إساءة استعمالها؛ إذ يتمادى في

استعمالها حتى يجد حدوداً توقفه، وحتى أن الفضيلة نفسها في حاجة إلى حدود للوصول إلى عدم الإساءة للسلطة يجب أن يكون النظام قائماً على أساس أن السلطة تحد السلطة).

ويقول هارولد لاسكي (من المستحيل أن تكفل الحرية في ظل نظام لا تفصل فيه السلطات، وعلى هذا الأساس لا قيمة للقوانين والقواعد الدستورية إن لم تكن السلطات التي هي من خصائص السيادة الشعبية في الحكومة النيابية بأيد أمينة يقظة ومستقلة كل منها حريص على استعمال السلطة في الصالح العام لا الشخصي).

فحياة الشعب وإدارة كافة شؤون الدولة رهينة بما يتولد في ذهن الحاكم من تصورات ولذلك تكون الشورى منعدمة في مثل هذا الوضع.

فالحكم المطلق يسيطر على كل شيء، وفيه تذوب كل المؤسسات الوهمية والصورية، وبذلك لا توجد في ظل هذا الحكم جهات تملك مساءلة الحاكم الفاسد.

إن اختلال التوازن بين السلطة والمسؤولية وبين النصوص القانونية والتطبيق الواقعي لها هو العلة فيما رأيناه من أوضاع مترديه وضعف مجلس الوزراء.

فالأمور ليس لها ميزان، والأوضاع ليس لها قاعدة، والبنيان معلق في الهواء.

إن صناعة القرار (بإرادة منفردة) هي إرادة السلطة التي تملك شؤون الحكم تؤدي إلى صدور قرارات مرتجلة.

والنتيجة التي تؤدي إليها القرارات الفردية المرتجلة هي إلحاق الضرر بمصالح الدولة والمواطنين؛ لأن هذه القرارات غالباً ما يكون لها الطابع الشخصي وخدمة مصالح ذاتية بعيدة عن المصلحة العامة.

إن بقاء الأحكام العرفية مدة (٢٥) عاماً مستمرة تركزت فيها السلطات بيد رئيس الحكومة بصفته الحاكم العسكري العام، وتحول نظام استثنائي عسكري إلى نظام حكم أدى إلى أن تصبح الدكتاتورية منهج حكم والقرارات الفردية هي أسلوب حياة.

١١ ـ غلبة الولاءات العشائرية والطائفية

إن تكريس العشائرية والطائفية في الدولة يساعد على انتشار الفساد، لأنها تنمي الفردية والأنانية والإحساس بأهمية الثروة والعمل على جمعها مهما كانت الوسائل، والقانون في الأردن كرس العشائرية والطائفية عندما خصص قانون الانتخاب دوائر

مستقلة للبدو، ووضع التقسيمات للدوائر الانتخابية على أسس عشائرية وطائفية، وهذه التقسيمات لم تعد تصلح في عالم متغير وفي القرن الواحد والعشرين إذ إن هذا التخصيص يعني الاعتراف بوجود الكيانات العشائرية والطائفية في المجتمع التي لها مقاعدها في مجلس النواب ولها مزاياها بموجب القانون مع أن البداوة هي (حالة اجتماعية) وليست قومية ولا أقلية وهي عبارة عن جماعات كانت تسكن البادية في بيوت من الشعر وسميت (بالبدو) تعبيراً عن سكنى البادية والآن لم يعد هناك بداوة بهذا المعنى بعد أن أصبح البدو يسكنون في المدن ويعملون في كافة وظائف الدولة.

وتكريس العشائرية والطائفية في المجتمع يؤدي إلى التماسك القبلي والطائفي وتكتل أفرادها في المجتمع الذي يجر إلى العصبيات المتصادمة، كما يؤدي إلى تكوين وجود اجتماعي متميز عن كل ما حوله، وضعف الشعور العام، وإلى ضعف الولاء للدولة، فولاء هذه الجماعات يتجه نحو عشائرهم أو طوائفهم أكثر من وطنهم، وخطورة انعدام الولاء للوطن يؤدي إلى انتشار الفساد ويعيق التقدم السياسي والاجتماعي للدولة.

❖❖❖❖